الاطراف المتفاوضة ضمانات غير واضحة تعتقد بأن التسوية ستولد من خلال المناقشات الثنائية (دونالد نيف، **ميدل ايست انترناشونال**، ٢٢/١١/١٩٩١، ص ٣ - ٤).

هذا على الأقل، ما شدّد عليه الوزير بيكر، حين نفى ان تكون بلاده تنوي فرض خطة عمل كاملة على الاطراف المتنازعة، لأن من شأن ذلك ان يؤدي الى «إحباط الافكار الاميركية». وأكد انه ينوي الاستمرار في اعطاء عملية السلام الاهتمام الكافي والضروري. لكنه أشار الى ان واشنطن ستعمل على «تقديم اقتراحات مسهّلة عندما يحين الوقت من أجل مساعدة الاطراف على التغلّب على الصعوبات التي يواجهونها»، وقال: «ستكون لدينا مقترحات. وبالفعل لدينا بعض الافكار». وشدّد القول ان بلاده تحتفظ بحق اقتراح مجموعة من السبل لحل المشاكل العالقة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٤/١١/١٩٩١).

مفاوضات واشنطن

وبالطبع، لم ينقض وقت طويل حتى اقترحت الادارة الاميركية على الاطراف المتنازعة استكمال الجولة الثنائية من محادثاتها في واشنطن، عبر رسالة لحظ فيها وزير الخارجية الاميركية انه «نظراً الى عدم توصّل الاطراف الى اتفاق على مكان المفاوضات، وعدم الموافقة على مدريد، تمّ الاتفاق بعد مشاورات مع الاتحاد السوفياتي على اجراء المفاوضات في واشنطن». وأكد ان واشنطن وموسكو لا تنويان التدخّل في مضمون المحادثات «لكننا نرى ان علينا اقتراح المواضيع التي ينبغي مناقشتها». واقترح بيكر الفصل بين المواضيع التي ستناقش مع الفلسطينيين والاردنيين، واقترح، أيضاً، ان «يكون معظم أعضاء الوفد الاردني ـ الفلسطيني من الفلسطينيين مع وجود أردني بسيط، عندما يتعلّق الأمر بالارض الفلسطينية المحتلة». وقال انه ينبغي على الوفدين، الفلسطيني والاسرائيلي، تقديم «صيغة حكم ذاتي للارض الفلسطينية المحتلة، وعدم التركيز على مسألة السلطة التي ستكلّف بادارة هذا الحكم؛ وهذه المسألة التي ستبحث في وقت لاحق». وأضاف: «حسبما نرى، فان المحادثات بين اسرائيل والاردن ستجرى بصورة منفصلة، مع مشاركة بعض الممثّلين الفلسطينيين، حفاظاً على مبدأ الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك» (**الحياة**، لندن، ٢٧/١١/١٩٩١).

لكن ذلك لم يمنع الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، من تكرار القول، مرة أخرى، ان بلادها لا تسعى الى فرض تصوّرها للحلول أو الى املاء جدول أعمال للمحادثات، مستبعدة ان تكون رسائل الدعوات تضمّنت تفاصيل عن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الّا انها أكدت، في المقابل، ان الرسائل تضمّنت اقتراحات وأفكاراً لتسهيل عملية التفاوض، ويمكن الأطراف الأخذ بها أو رفضها (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٦/١١/١٩٩١).

واستناداً الى ما تسرّب من معلومات صحافية في العاصمة الاميركية، فان ادارة بوش اقترحت على الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، ان يباشرا التفاوض على ترتيبات المرحلة الانتقالية، على ان يجرى البحث في الوضع النهائي للارض الفلسطينية المحتلة بعد ثلاث سنوات من قيام الحكم الذاتي. واقترحت، أيضاً، تفادي الطرفين البحث في مَنْ سيكون «مصدر السلطة»؟ خصوصاً لجهة السيادة على الارض، والتركيز على صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، كالبلديات والتعليم والقضاء، الخ (**نيويورك تايمز**، ٢٦/١١/١٩٩١).

وبغية اضفاء المزيد من التوضيح للمقترحات الاميركية، رأى عدد من المسؤولين الاميركيين، ان الدعوة التي وجّهتها الادارة الاميركية الى كل من اسرائيل والفلسطينيين، أشارت الى ضرورة ان يبدأ الجانبان بمناقشة ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على ان ينظر الجانبان في تقرير مصير الاراضي المحتلة بعد انقضاء ثلاث سنوات على تطبيق الحكم الذاتي. وبغية مناقشة ترتيبات ذلك التطبيق، اقترحت الولايات المتحدة الاميركية على الجانبين، الاسرائيلي والفلسطيني، عدم بدء المفاوضات بالجدل حول المبادىء الاساسية، خاصة حول مسألة الجهة التي ستكون «المرجع الأعلى للسلطة» خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي. ذلك ان الخلاف الذي نشأ على «مرجع السلطة» كان السبب في فشل مفاوضات الحكم الذاتي في مطلع الثمانينات، بين مصر